



كلمة رئيس الجمهورية التي ألقاها الوزير الأول بمناسبة

انعقاد القمة (19) لدول حركة عدم الانحياز

كمبالا (أوغندا)، 19 - 20 يناير 2024

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

– فخامة السيد يويري موسيفيني (Yoweri MUSEVENI)، رئيس جمهورية أوغندا الشقيقة، و
رئيس حركة عدم الانحياز،
– أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،
– أصحاب السعادة،
– السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

يتيَّب لي في مستهل كلمتي، أن أتوجّه بخالص التحية وعظيم التقدير، لأخي يويري موسيفيني (Yoweri MUSEVENI)، رئيس جمهورية أوغندا الشقيقة، وأن أهنيئه بشكل خاص على تولي بلاده رئاسة حركتنا للسنوات الثلاث المقبلة، متمنيا له كل التوفيق والسداد في هذه المهمة النبيلة ومؤكداً دعم الجزائر التام ووقوفها إلى جانب الشقيقة أوغندا خلال هذه المرحلة الحاسمة. كما لا يفوتني في هذا المقام، أن أعرب عن امتناني العميق للسيد إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، على رئاسة بلاده الفعّالة لحركة عدم الانحياز على مدى الأربع سنوات الماضية، رغم الصعوبات والتحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد 19 ذات البعد العالمي.

– السيد الرئيس،

– السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إن انعقاد قممتنا هذه في العاصمة الأوغندية كمبالا، باعتبارها إحدى المحطات الفارقة في مسيرة حركة عدم الانحياز، يأتي في ظلّ سياقٍ دولي وإقليمي متغيّر ومتشاك، تطبعه تهديدات وتعقيدات متتالية تحمل في طياتها مخاطر وتحولاتٍ دولية متعددة الأبعاد والمستويات،

ستنعكس وبدرجات متفاوتة، على أمن واستقرار بلداننا وعلى مستقبل منظومة الأمن الجماعي التي ورثناها بعد الحرب العالمية الثانية.

سياق أعاد للساحة الدولية قسوة الاستقطاب الحاد لصالح قوى دولية على حساب أخرى، وعمق بؤر التوتر، نشهد فيه أعلى مستويات التهديد للسلم والأمن الدوليين وبقية الإنسانية جمعاء. هذا السياق يفرض علينا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة تجديد الالتزام بالمبادئ التأسيسية لحركتنا القائمة على قيم العدالة واحترام الالتزامات الدولية وسيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحماية المصالح المتبادلة وتعزيز المنظومة متعددة الأطراف، كركائز أساسية لبلوغ الأهداف التي سطرتها الآباء المؤسسون للحركة، والمبنية عن روح ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ باندونغ، والمتمسقة مع أهداف التنمية المستدامة لآفاق 2030.

وهي المبادئ التي تكتسي اليوم قيمة متجددة في ظل عودة خيار الأوجع إلى القوة كبديل عن المساعي الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية، وتأكل منظومة الأمن الجماعي التي تُعدّ الأمم المتحدة زكيزتها الأساسية في ظل عجزها الهيكلي عن وضع حد، أو حتى كبح سياسات الأمر الواقع ومحاولات فرض مصلحة القوي على الضعيف، والتعاطي مع القضايا التي تُشكّل صميم انشغالاتنا بتزجج منطق الانتقائية وسياسة الكيل بمكيالين.

ولعلّ همة الهجمات المتواصلة التي تُشنّها آلة الدمار الصهيونية على أرض فلسطين المحتلة، وعجوبة الممارسات اللاإنسانية لجنود الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني الغزل من نساء وأطفال ورضع، خاصة بقطاع غزة، في أشنع صور الإرهاب وأقبح مظاهر البطش والتكيل، على مرأى ومسمع من العالم أجمع، مثال واضح على إخفاق المجتمع الدولي في فرض ضوابط وقيد تنظيم على الجميع دون انتقاء أو تمييز، حيث يتجاهل الاحتلال الإسرائيلي قرارات الشرعية الدولية ويرفض الانصياع لقرارات مجلس الأمن والاستجابة لخيار السلم، دون أدنى محاسبة أو عقاب.

في ظل هذا الوضع المأساوي، يتعين علينا جميعا التأكيد، وبصوت عالٍ، على أن زمن الاعقاب واللاحساب قد ولى، وأن نتعهد بتكثيف جهودنا الجماعية للمرافعة من أجل إعلاء صوت الحق، وتغليب منطق القانون، وإرساء مبدأ المساواة، وتكريس أولوية الاحتكام للضوابط القانونية الملزمة فوق كل اعتبار، وفق ما نصت عليه مرجعيات الشرعية الدولية والقرارات الأممية التي يفترض أن تكون ملزمة للجميع.



وفي هذا الإطار، تُثمنُ الجزائرُ تقسُّمَ دول حركة عدم الإنحياز الدائم بدعم القضية الفلسطينية بوصفها قضية عادلةً يرتبطُ حلُّها بتجسيد مبدأ حقِّ الشعوب في تقرير مصيرها، وإيمانهم الثابت بضرورة إنهاء كافة أشكال الاحتلال وتصفية كل صور الاستعمار. وبذات العزيمة والثبات، إن مسار حركة عدم الانحياز الحافل بصور التضامن مع الشعوب المضطهدة والمستعمرة الذي تجسده عملياً من خلال مواقفها المناصرة للقضايا العادلة، يُفلي غايتها اليوم دعم حقِّ شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، وهو الذي سلبت أراضيه ونُهبت ثرواته في انتهاك صارخ للقانون الدولي، و تتعرض قضيتُه العادلة وتطلُّعُه المشروع إلى تنظيم استفتاء حرٍّ ونزيه وفقاً للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لمخاولات الطمس والتضليل، لِحرقانه من حُقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف أو التقادم. - السيد الرئيس،

- السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إنَّ موضوعَ قيمتنا الرامي إلى "تعميق أواصر التعاون من أجل ازدهار عالمي مُشترك" يُعدُّ غايةً نبيلةً في ظل تنامي روح الأنايية والإخلال بالواجبات والتقلُّص من المسؤوليات وزيادة حدِّ الاستقطاب والإنقسام التي من بين تجلياتها تغليب مصلحة الأقوى على حساب حقوق الأضعف. وهُو واقِعٌ يقتضي منَّا التأكيد على ضرورة تضافر وتنسيق الجهود بين الدول المُنتَوية تحت مظلة حركتنا، وتحديد المسؤوليات المُتَوية بنا ككُتلة موحَّدة من أجل رفع هذه التحديات وتلويغ مفاصِدنا المُشتركة، ولن يتأتى ذلك إلَّا من خلال تعزيز وحدتنا وتموُّقنا الاستراتيجي كفاعلٍ نشيطٍ يساهم بشكلٍ فعالٍ في بناء منظومةٍ دوليةٍ تقوم على منطق الإِشراك لا الإِقصاء، وتُحدِّدُ بإنصافٍ وشفافية المسؤوليات والواجبات، منظومةٍ قادرةٍ على فرض الانصياع لقوانينها وقواعدها على الجميع وعلى قدرٍ من العدل والمساواة. وعلى المستوى الإفريقي، تبقى قناعتنا راسخةً بوجود علاقةٍ ترابطيةٍ بين الأمن والتنمية، خاصةً في ظلِّ تنامي حدِّه ووتيرة الأزمات السياسية والأمنية واتساع نطاقها، واستفحال آفتي الإرهاب والجريمة المُنظمة وتفاقم بُور التوتُّر والصراعات، وتجدُّد ظاهرة التغيُّرات غير الدستورية للحكومات.

وهذا الوضع لن يُثبِّنا عن أداء واجبنا تجاه قارتنا من أجل تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، ولن تُعجزنا العقبات عن بذل الجهود من أجل تأطير عملنا الجماعي لتصحيح واستدراك حالة الظلم التاريخي الذي تعرَّضت له القارة الإفريقية في تركيبة مجلس الأمن الأممي، على العكس من

ذلك، سنُعقَل بلا هوادة على رفع سقف طُموحنا صوب الترجمة الفعلية لمشروع اندماجنا القاري وتحويل إفريقيا إلى فاعلٍ دولي في مسار تجسيد "أجندة الاتحاد الإفريقي 2063"، مع قناعتنا التامة بدعم حركتنا لهذه الجهود.

وفي ذات السياق، تُكثف الجزائر تعاونها مع شركائها الدوليين للتخفيف من وطأة الأزمات التي خلقتها أزمة الطاقة العالمية، وذلك عبر مواصلة وتفوية دورها كعمودٍ موثوقٍ وذو مصداقية. ومن هذا المنطلق، سنحتضن الجزائر مطلع شهر مارس المقبل، القمة السابعة لرؤساء دول وحقومات البلدان المضدرة للغاز، و تتطلع إلى أن تجعل من هذه القمة محطة هامة لتعزيز الحوار والتشاور بين الدول الأعضاء من جهة، وبين المضدرين والمستهودين من جهة أخرى، بهدف دعم وتطوير صناعة الغاز الطبيعي والتأكيد على الحقوق السيادية الكاملة والدائمة للدول الأعضاء، في التخطيط وتطوير واستغلال مواردها من الغاز الطبيعي.

كما سنشكّل هذه القمة مناسبةً مُتجددةً للتأكيد على مكانة الغاز الطبيعي كطاقة نظيفة للحاضر والمستقبل، تُساهم في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

– السيد الرئيس،

– السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إنّ الجزائر التي تيوأت مطلع هذا الشهر ولمدة سنتين متتاليتين مقعدًا غير دائم بمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، تلتزم بالدفاع عن قيم ومبادئ حركة عدم الانحياز على مستوى هذا الصرح الدولي الهام، وهي المبادئ التي أثبتت ولا تزال رجاحتها وفعاليتها.

في هذا الإطار، ستسعى الجزائر انطلاقاً من خصوصية مسارها التاريخي وقيمها الثابتة ورؤيتها المستقبلية الطموحة، إلى تعزيز العمل الدولي مُتعدد الأطراف، كمبدأٍ قارٍ ودائم في سياستها الخارجية، وتغليب الحلول السلمية لمعالجة النزاعات عوض المواجهة، وتفضيل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات بدّل الإستمرار في مقاربتة احتوائها أو إذارتها التي عقّدت وأذرت مسار حلّها.

كما أن الجزائر، وفاءً لمبادئ حركتنا وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، سنضمّ جهودها مع بقية الدول الأعضاء في الحركة لبناء جسور الحوار والتفاهم بين الأطراف المُختلفة وصياغة التوافقات الضرورية داخل مجلس الأمن الدولي حول القضايا التي تُهمّ حركتنا لإضفاء فعالية أكبر على الجهود الأمامية الرامية لمنع نشوب النزاعات، ودعم دور المنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية الفاعلة، بما فيها حركة عدم الانحياز.



وفي الختام، تتطأع لتكثيف التنسيق والتعاون والتضامن في ظل احترام مبادئ حركتنا وكُننا يقيناً بأن هذه القمة ستساهم في إعادة تعزيز وحدتنا ورص صفوفنا وتقوية كفاءتنا وإسماع صوتنا بما يستجيب لتطلعات شعوبنا ويتناسب و حجم كُننا المتجانسة، مما يساهم في تشكيل قعالم نظام دولي جديد يكون حافظاً لقيم الانسانية ومكرساً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. كل التهاني لجمهورية أوغندا على نجاحها في تنظيم هذه القمة، وكل التوفيق لها أيضا في قيادة الحركة خلال الاستحقاقات والتظاهرات المستقبلية.

**شكرا على كرم الإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**

